

كتابات الأفغان

تصيير عن كلية الآداب

جامعة الموصل

هيئة التحرير

رئيس التحرير	د. هاشم سعدي الملارخ
سكرتير التحرير	د. احمد عبد الله الحسنو
الأعضاء	د. مجدى الدين توفيق راهيم
د. يوسف يوسف عباس	

العدد الثامن
١٠ آذار ١٩٧٧ م
٢٤ شعبان ١٢٩٧ هـ

فهرس المحتوى

البحوث التاريخية

الملامح العامة للمطامع الاستعمارية
في الخليج العربي بين القرنين السادس

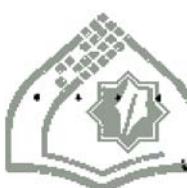
عشر والعشرين د. توفيق سلطان اليوزبكي ٧

الجانب الاداري في مملكة نور الدين محمود

٤١ د. عماد الدين خليل د. عماد الدين خليل ٥٤١

الرأي العام العراقي واتفاقية ١٩٣٠

دوره وأثره على سير المفاوضات د. كاظم هاشم النعمة ٨٣



عمان في كتابات جغرافيي القرنين

الثالث والرابع الهجري د. عبد الأمير عبد دكشن ١٠٩

أوضاع العراق السياسية في عهد

السلطان البلاطري ١٣٨٢ - ١١٤٠ د. ابراهيم خليل ١٢٥

البحوث اللغوية والأدبية

مقدمة في الوقف والابتداء

مصطلحاته وعلاقته بال نحو د. أحمد خطاب العمر ١٦٣

ملامح النزعة العاطفية

في شهر ابراهيم ناجي د. سالم أحمد الحمداني ١٨٥

أفعال ثلاثة أصلها مزيد د. حازم طه ٢٥٩

نفسية البارودي من خلال شهره د. عمر محمد ٢٨١

منهج البلاطلي في تفسير القرآن

القسم الثاني د. كاصد ياسر حسين ٣٦٧

أسباب انتشار العامية و موقف جماعة

من المستشرقين ومناصريهم منها د. موسى بناء ٤٠٧

النشاط العلمي والأدبي في عهد الأسرة

الاصحية لهجة قريش بين النفي

والاثبات عبد الخبر علوان ٤٧٩

منهج الذهلي بين المصالحة والحكمة

^{٤٩٧} الشرعية في كتاب حجۃ الله البالغة . . . عبد الرزاق قاسم . . .

الحملة الخبرية ودلائلها البلاغية

البحوث الاقتصادية والجغرافية

تطور الحركة التعاونية الزراعية في

العراق في الفترة ١٩٣٧ - ١٩٧٩ مع

الاشارة إلى محافظة نينوى . بـ: مهدي علي، ود. زكريا عبد الحميد ٥٥٩

رواسب الكبريت بين الفتحة والموصل

دراسة في العوامل الجغرافية المؤثرة في الافتتاح . . . سعيد علی غالب . . . ٦٧٧

البحوث الذاتية

العناصر الفنية في تصيّان الانصاف

في الحضر عبد الملاك يونس عبد الرحمن ٥٩٩

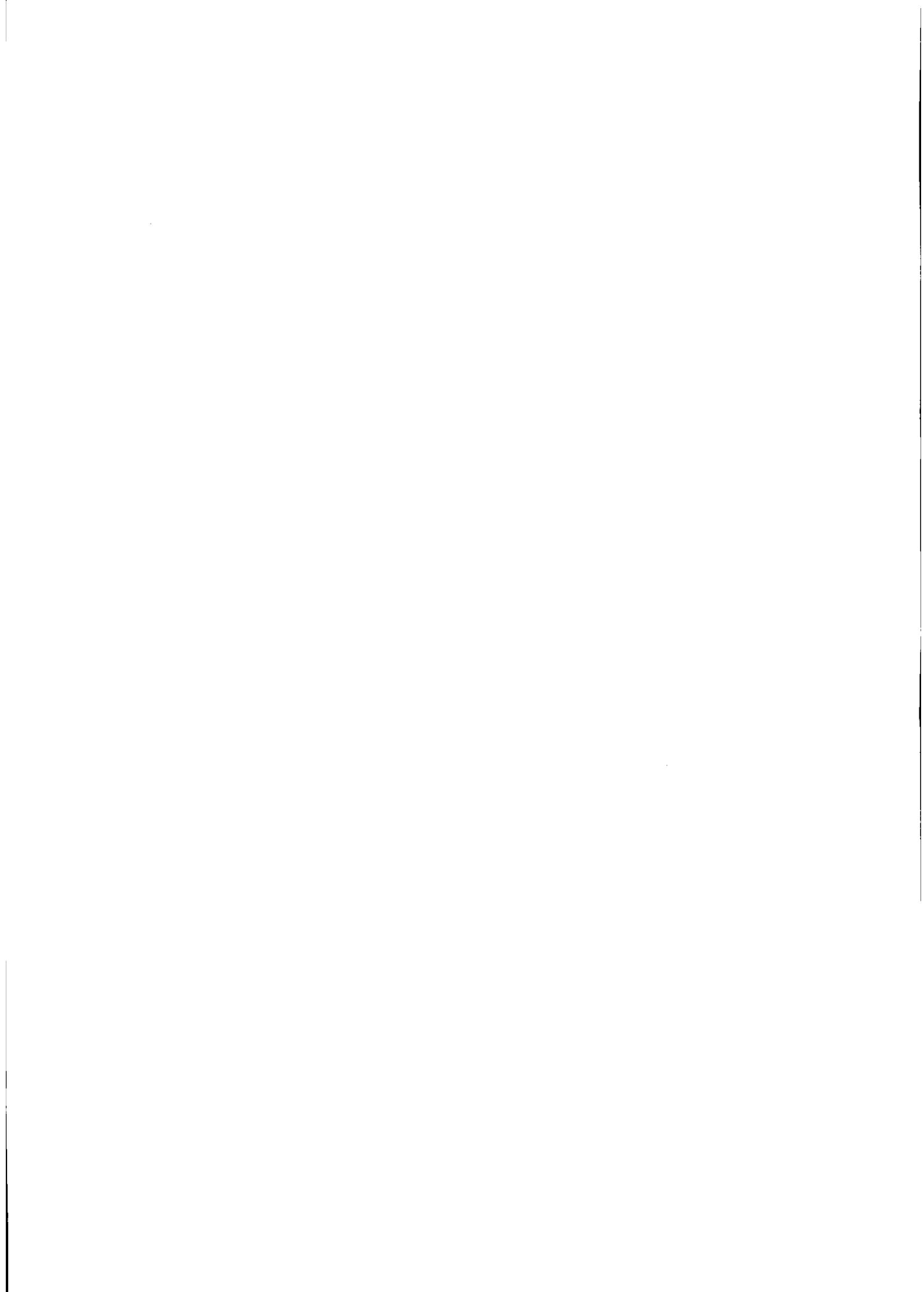
الأخبار العلمية للسنة الدراسية ١٩٧٧/١٩٧٨ ٦٥٩

الدكتور احمد خطاب العجمي

مقدمة في

الوقف والأباتل

مصطلحاته وعلاقته بال نحو



تمهيد

عني القراء وال نحويون القدماء ب موضوع « الوقف والابداء » وخلفوا فيه عددا من الكتب لم يصل اليها الا قليل .

وان كان أولئك القدماء لم يذكروا أسانيد روایاتهم فيه - كما فعلوا بعلم القراءات خاصة - ولم يظهروا في اكثرا مارووا آراء من سبقوهم مسندة اليهم ، فانهم كانوا يشيرون إلى انه قد ثبت عندهم انه توقيف عن رسول الله (ص) (١) فقد ذكر النحاس في حديث مسند انه (ص) كان يقطع قراءته . (٢) وروى عن عبدالله بن عمر (رض) قوله : « لقد عشنا برهة من دهرنا وان أحدهنا ليؤتي اليمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على محمد (ص) فتتعلم حلالها وحرامها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها ، كما تعلمون أنتم القرآن ، ولقد رأيت اليوم رجالا يؤتى أحدهم القرآن قبل اليمان ، فيقرأ ما بين فتحته إلى خاتمه ، ما يدرى ما أمره ولا زاجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه ، وينثر نثر الدقل » (٣) .

وأنهم عندما حددوا الموضع التي يوقف عليها كانوا يقرنون ذلك بتعليقاتهم وأكثر ما تتصل تلك التعليقات بقواعد النحو وأحكامه قال أبو جعفر النحاس : « ويحتاج - أى صاحب علم التمام - إلى المعرفة بال نحو وتقديراته » (٤) الا أن هذا لا يعني أن الباحث فيه لا يحتاج إلى غير علم النحو ، فقد نقل النحاس عن ابن مجاهد (٥) قوله : « لا يقوم بال تمام الا نحوي ، عالم بالقراءة ،

(١) القطع والاثناف ، ص ١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٥) ابن مجاهد : هو ابو بكر احمد بن موسى ، أول من سبع السبعة (٣٤٠-٣٢٤) غاية النهاية ١٣٩/١ .

عالم بالتفسير عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن » ونقل عن غيره قوله « يحتاج صاحب علم التمام الى العرفة باشياء من اختلاف الفقهاء في احكام القرآن ». (١)

وحدد القسطلاني (٢) بقوله : « فاعلم أنه إنما يتوقف هذا العلم على معرفتهما - أي الوقف والابداء - لانه لما كان من عوارض الإنسان التنفس ، اضطر القارئ إلى الوقف ، وكان للكلام بحسب المعنى اتصال يقبح معه الوقف وانفصال يحسن معه القطع . فاحتاج إلى قانون يعرف به ما ينبغي من ذلك » (٣)

وتأتي عنابة أولئك القدماء بهذا العلم ، من ملاحظتهم أن علاقته بالقرآن الكريم أكثر فقد ذكر أبو بكر ابن الباري ذلك بقوله : « ومن تمام معرفة اعراب القرآن ومعاناته وغريبه معرفة الوقف والابداء فيه . فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف » (٤) .

ولكن لا يعني هذا - كما يتadar إلى الذهن - ان علاقته خاصة بالقرآن الكريم . فقد كانوا يلاحظونه في مخاطبائهم من ذلك مانقله النحاس في كتابه : « أنكر النبي (ص) على من قال : ماشاء الله وشئت ، ولم يسأله عن نيته » واتبعه أبو جعفر بقوله : « وكذا القاطع على ما لا يجب أن يقف عليه وإن كان نيته غيره » ونقل عن إبراهيم النخعي أنه كره أن يقال : لا والحمد لله . ولم يكره : نعم والحمد لله . وعن أبي بكر الصديق (رض) أنه قال لرجل معه ذaque : أتبىعها بكلدا ؟ فقال : لا عافاك الله فمال : لاتقل هكذا ولكن قل : لا وعافاك الله ، فأنكر عليه لفظه ولم يسأله عن نيته . (٥)

(١) القطع والائتلاف ص ٢١ .

(٢) القسطلاني : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر المصري فقيه مقرئ ولد سنة ٨٥١ هـ وتوفي سنة ٩٢٣ هـ . تنظر مقدمة كتاب لطائف الاشارات .

(٣) لطائف الاشارات ٢٤٧/١ .

(٤) ايضاح الوقف والابداء ص ١٠٨ .

(٥) القطع والائتلاف ص ٢٠ .

مصطلحاته

في ثنایا كتب الوقف والابداء عدد من المصطلحات التي استعملها مؤلفوها يحددون بها مايراد من هذا العلم ، فاننا نجد : الوقف والقطع والسكت مرادا بها معنى متقارب ، ونجد الابداء والاستئناف او الاثناف لمعنى واحد واختلف القدماء في النوع الاول فقد قال ابن الجوزي : (١) « هذه العبارات - اي الوقف والقطع والسكت - جرت عند كثير من المتقدمين مرادا بها الوقف غالبا ، ولا يريدون بها غير الوقف الا مقيدة ، واما عند المتأخرین وغيرهم من المحققين فان : « القطع : عبارة عن قطع القراءة رأسا فهو كالانهاء ... » والوقف : عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمانا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة اما بما يلي الحرف الموقوف عليه او بما قبله . والسكت : عبارة عن قطع الصوت زمانا . هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس ، وقد اختلفت الفاظ ائمننا في التأدية عنه ، بما يدل على طول السكت وقصره » (٢) .

واورد القسطلاني عددا من آراء العلماء السابقين مقارنا بينها قال : « فاما الوقف : فقال ابو حيان (٣) في شرح التسهيل : هو قطع النطق عند آخر اللفظ ، وهو مجاز من قطع السير وكأن لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها .

قال ابن الدمامي (٤) : وهو احسن من قول ابن الحاجب : قطع الكلمة عما بعدها .

(١) ابن الجوزي : هو محمد بن محمد الجوزي صاحب غاية النهاية ت ٨٣٣ .

(٢) النشر في القراءات العشر ٢٣٨/١ - ٢٤٠ وينظر الاتقان ١/٨٨ .

(٣) ابو حيان : هو محمد بن يوسف الاندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥) . غاية النهاية ٢/٢٨٥ .

(٤) ابن الدمامي : هو محمد بن أبي بكر بن عمر ولد بالسكندرية ومات بال minden (٧٦٣ - ٨٢٧) . الفتوح اللامع ١٨٤/٧ ، بغية الوعاة ١/٩٦ .

وقال الجعبري (١) : قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية (٢) زماناً ، قال وهذا أجود من قولهم : قطع الكلمة عما بعدها ، أو قطع الحرف عن الحركة لعمومه » (٣) .

اما ابو يحيى الانصاري (٤) فقد ذكر : « ان الوقف يطلق على معندين : احدهما : القطع الذي يسكت القارئ عنده وثانيهما : الموضع التي نص عليها القراء » (٥) .

وعلى هذا فان الوقف قسمان : الاول : ما يكون بسبب انقطاع التنفس وهذا له احكامه وكيفية الوقوف على آخر الكلمة فيه والثاني : ما يكون بسبب انتهاء العبارة واعتماده في ذلك على اتمام المعاني ، وهذا يتعلق باحكام النحو وهو موضوع بحثنا .

انواع الوقف :

لم يتفق المتقدمون في عدد انواع الوقف ولا في تسمياتها ولو رتبناها حسب ماذكرها او لائئذ المتقدمون زمنيا لوضوح لنا ذلك الاختلاف والتباين في المقصود منها فأبو بكر ابن الانباري ذكرها ثلاثة : تاما وكافيا وقبحها (٦) وفي موضع آخر : تاما وحسنا وقبحها (٧) والنحاس ذكرها اكثر من ذلك وهي التام والكافي والحسن والصالح والجيد والبيان والبين والمفهوم والقبيح .

(١) الجعبري : هو ابراهيم بن عمر بن ابراهيم قرأ السبع والعشر (٦٤٠ - ٧٣٢ د) .
غاية النهاية ٢١/١ .

(٢) المراد بـ (على آخر الكلمة الوضعية) موضعها في التركيب اللغوي سواء ما كان لها تعلق بما بعدها او لم يكن .

(٣) لطائف الاشارات ٢٤٨/١ .

(٤) ابو يحيى الانصاري : هو زكريا بن محمد بن احمد (٩٢٦ - ٨٢٣ هـ) الاعلام ٨٠/٣

(٥) المقصد للتلخيص مافي المرشد ص ٤ .

(٦) ايضاح الوقف والابتداء ص ١٠٨ ، ١١٠ .

(٧) المصدر نفسه ص ١٤٩ .

اما الاشموني (١) فهي عنده : تام واتم وكاف وأكفي وحسن وأحسن
وصالح وأصلح وقيبح وأقبح (٢) .

وينفرد السجاوندي (٣) بغير هذه التسميات فجعل هذه الانواع مراتب
استعملها في الكتاب لاتقاد تخرج تعليلاته فيها عن التي استعان بها غيره في
تقسيماتهم التي استعرضناها سابقا ، ومراتبها هي : لازم ومطلق وجائز
ومجوز لوجه ومرخص ضرورة وما لايجوز الوقف عليه . (٤) وهذا قال
النكراوي : (٥) « اختلفوا في تقسيمه - أى الوقف - فقال بعضهم
ينقسم إلى ثلاثة اقسام : تام وكاف وقيبح ، وقال بعضهم ينقسم إلى سبعة
اقسام : تام وتمام وكاف وحسن ومفهوم وصالح وقيبح ، وقال بعضهم
ينقسم إلى قسمين تام وقيبح ، وقال بعضهم : مايجوز الوقف عليه وما
لايجوز الوقف عليه ، واكثر ما ذكره فيه تداخل وعدم انحصر بقواعد .. » (٦)

(١) الاشموني : هو علي بن محمد ولد بالقاهرة ، مات سنة ٩٠٠ هـ ، الضوء الابعم ٥/٦

(٢) منار الهدى ص ١٠.

(٣) السجاوندي : هو محمد بن طيفور ابو عبدالله مقرئ نحوى مفسر كان في وسط المائة السادسة .
غاية النهاية ١٥٧/٢ .

(٤) الوقف والابتداء ورقه ٢٢ ، اعتمد السجاوندي في كتابه كما ذكر في مقدمة على كتابين : المقاطع
والمبادىء لابي حاتم السجستاني ، والمرشد لابي محمد الحسن بن علي العماني (نزل في مصر
بعد الخمسة) (ينظر غاية النهاية ١٢٣/١) .

لكنه لم يسر على ما ذكره من مصطلحات ، لأن ابن الجزري ذكر في (غاية النهاية ١٢٣/١)
ان العماني قال : انه اتبع ابا حاتم في تقسيماته الوقف إلى : التام والحسن والكاف والصانع
والمفهوم . اما تعریفاتها عند السجاوندي فهي :

اللازم : ما لو وصل طرفاه غير المرام وشفع معنى الكلام .

المطلق : ما يحسن الابتداء بما بعده كالاسم المبتدأ به .

الجائز : ما لايجوز فيه انوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين .

المرخص ضرورة : ما لا يستغني مابعده عما قبله ، لكنه يرخص الوقف ضرورة انقطاع
النفس لطول الكلام .

(٥) النكراوي : هو عبد الله بن محمد بن عبد الله ابو محمد مقرئ ، ولد سنة ٥٦١٤ هـ ومات بالاسكندرية
سنة ٥٦٨٣ هـ . غاية النهاية ١/٤٥٢ .

(٦) الاقتدا في الوقف والابتداء ، ورقه ٨ .

وهي عند أبي يحيى الانصاري على مراتب : « اعلاها التام ، ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح ثم المفهوم ثم البحائز ثم البيان ثم القبيح ، فاقسامه ثمانية ومنهم من جعلها اربعة : تام مختار وكاف جائز وصالح مفهوم وقبيح متوك وهذا اختاره ابو عمرو » (١) .

ففكرة التقسيمات اذاً غير واضحة ولم يتفق من كتب في هذا العلم على اسس التقسيم وتعيين مواضعها ولكن ما شهير منها ما نجده عند النحاس في كتابه « القطع والائتلاف » : التام والكافي والحسن والصالح والبيان القبيح لأن ابا بكر ابن الانباري - وان كان قد سبق النحاس زمناً - لم يستعمل منها في تطبيقاته الا ثلاثة : التام والحسن والقبيح لانه كان يذكر الوقف الحسن ويريد به الحسن والكافي والصالح وهذه امثلة على ذلك :

١. قال ابو حضر النحاس في « والذين آمنوا » (البقرة / ٩) : كاف غير تام .
 ٢. قال ابو جعفر في « وما يخدعون الا أنفسهم » (البقرة / ٩) : كاف .
 ٣. قال ابو جعفر في « وفي قلوبهم مرض » (البقرة / ١٠) : قطع كاف . (٢)
 ٤. قال ابو جعفر في « اكبر عند الله » (البقرة / ٢١٧) وقف صالح . (٣)
- اما ابو بكر فيقول في الآية الاولى : الوقف عليها حسن وجزأ الآية الثانية فقال في : « وما يخدعون » قبيح ، وفي « الا أنفسهم » حسن ، وقال في الآية الثالثة : حسن (٤) وفي الآية الرابعة : ان الوقف حسن (٥) ويظهر عدم تفريقه بين الوقف الكافي والحسن بصورة اوضح عندما يتناول قوله تعالى : « يؤمرون » (البقرة / ٧) فيقول في الوقف عليها : انه حسن وليس بتام لأن قوله : « ختم الله على قلوبهم » (البقرة / ٧) متعلق بالاول من جهة

(١) المقصود لتخريص ما في المرشد ، ص ٦٠٥ .

(٢) القطع والائتلاف ص ٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ص ١١٢ .

(٤) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

(٥) ايضاح الوقف والابتداء ص ٥٥٠ .

المعنى (١) وهو الوقف الكافي عند العلماء كما سنرى .

أما تعاريفات أنواع الوقف فهي : (٢) .

١. الوقف الثام : وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، ولا يتعلّق مابعده بشيء مما قبله لاللفظأ ولا معنى ، وسيجيئ تاما ل تمام لفظه بعد تعلقه . وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي ، كما في قوله تعالى : « اولئك هم المفلحون » (البقرة / ٥) لأنّه آخر صفة المؤمنين ، ويبتدىء به « ان الذين كفروا » (البقرة / ٦) وهو الحديث عن الكفار ، وكذا في « و لهم عذاب عظيم » (البقرة / ٧) لأنّه آخر صفة الكافرين ، ويبتدىء « ومن الناس من يقول » (البقرة / ٨) وهو الحديث عن المنافقين (٣) .

٢. الوقف الكافي : ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده الا أن له به تعلقاً مامن جهة المعنى ، فهو منقطع لفظا متصل معنى وسمى كافيا لاكتفائة واستغنائه عمما بعده ، واستغناء مابعده عنه بأن لا يكون مقيدا له ، وهذا واضح في الحروف التي يبتداها في اوائل بعض السور ، فقد نقل ابو جعفر النحاس عن ابي حاتم انه قال في « الم » (البقرة / ١) كاف ، لأن زعم انه لم يدر مامعنى حروف المعجم - أي الحروف المقطعة المستعملة في القرآن الكريم - فجعل الوقف كافيا ، لأن مابعدها مفيد ولم يجعله تاما لأنّه اذا وقف عليه لم يعرف معناه . (٤)

٣. الوقف الحسن : وهو ما يحسن الوقف عليه ، ولا يحسن الابتداء بما بعده للتّعلق اللّفظي ، كما في قوله : « هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً » (البقرة / ٢٩) قال ابو حاتم : الوقف على « جميعاً» حسن في السمع ، وليس بتمام لأن « استوى » (البقرة / ٢٩) معطوف على « خلق » فهو

(١) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٩٤ .

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ٣٤٣/١ وما بعدها ، ومنار المهدى ص ١٠ - ١٢ .

(٣) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٩٦،٤٩٢ ، والقطع والاثناف ص ٤٢،٤٠

(٤) القطع والاثناف ص ٣٤ وتوضيح ذلك ان من القراء من يقف على كل حرف من تلك الحروف .

داخل في الصلة ، ولا يوقف على الصلة دون الموصول ولا على الموصول دون الصلة ، قال ابو جعفر : الذي قاله كما قال الا أن فيها وجها لم يذكره يجوز ان يكون « ثم استوى » اخبارا من الله (عز وجل) منقطعا من الاول فيصلح الوقف على « جميعاً » (١) .

٤. وقف البيان : وهو ان يبين معنى لا يفهم بدونه ، كالوقف على قوله تعالى : « وتوقّروه » (الفتح / ٩) فرق بين الضميرين ، فالضمير في « توقّروه » للنبي (صلى الله عليه وسلم) وفي « تسبّحوا » (الفتح) لله تعالى ، والوقف اظهر هذا المعنى المراد . (٢)

(١) القطع والائتلاف ، ص ٥٧ .

(٢) منار المهدى ص ١٠ . اما تعريفات الانواع الاخرى فلم اجد من حدها ، الا ان ابا جعفر النجاش ، كان يستعمل « الوقف الصالح » كثيرا ، قال في (ص ٥١) من « القطع » في قوله تعالى : « فأخرج به من الشمرات رزقا لكم » (البقرة / ٢٢) ان رفعت « الذي » - في اول الآية - بالابتداء لم يكن وقفاً كافياً ، وان كان على غير ذلك كان وقفاً صالحًا ، ولم يكن تاماً لا في الفاء التي بعده - في قوله : « فلا تجعلوا لله اندادا » - معنى المجازاة ، وقال في (ص ٦٨) : في قوله : « اذا استسقى موسى قومه » (البقرة / ٦٠) وقف صالح وليس بهما ، لأن ما بعد معطوف عليه - وهو قوله : « فقلنا اضرب بعصاك الحجر »

علاقته بال نحو

اشرنا فيما تقدم الى ان صاحب التمام يحتاج الى العلم بال نحو وتقديراته ويحتاج الى القراءات والى التفسير والى القصص والى الفقه ، وعرفنا انهم اقرروا انه لا يقوم بالتمام الا نحوي ، وفي هذا اشارة الى صلة هذا العلم بعلم النحو وان كان القدماء قد عدوه جزءا من علم القراءات (١) مع ان استقلاله عنه واضح كل الوضوح ، فللقراءات اركان ثلاثة ليس لحاملها ان يخرج عن واحد منها هي : صحة السند وموافقة المصحف ، وموافقة العربية ولو بوجه ، فهي من العلوم المنشورة التي ليس للقاريء فيها اجتهاد . اما في هذا العلم فالمؤلفون فيه لم يتتفقوا على مصطلحاته ، وعلى مواضع تلك الانواع ، بل قد عده ابو يوسف - صاحب ابي حنيفة - بدعة ، فقال : «ان هذه التسميات بدعة» (٢) . ثم ان الرأي والتعليق بما اللذان يوجهان كثيراً من مسائله ، قال «الاشموني» : «وقد يكون تماماً على تفسير واعراب وقراءة غير تام على آخر» . (٣) وكذا قال عن الوقف الكافي والحسن ، وما يؤكّد هذا ما نقله الزركشي فيه «وقال بعض النحوين : الجملة التأليفية اذا عرفت اجزاؤها ، وتكررت اركانها، كل ما ادركه الحسن في حكم المذكور فله ان يقف كيف شاء» . (٤) وفي النص الذي سنذكره تاكيد لهذا ، قال ابن الجوزي : «ومن الموضع التي منع السجاوندي الوقف عليها ، وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ، ويجوز الابتداء بما بعده قوله تعالى : «هدى للمتقين» (البقرة / ٢) منع الوقف عليه ، قال : لأن «الذين» صفتهم وقد تقدم جواز كونه تاماً وكافياً وحسناً واختار كثير من ائمتنا كونه كافياً وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده ، فإن كان صفة للمتقين ، فإنه يكون من الحسن وسوغ ذلك كونه

(١) النشر في القراءات العشر ٢٢٤/١ لطائف الاشارات ١٧٢/١ فقد عده الجزء الثالث من علم القراءات .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢٥٤/١ والاتقان ٨٨٧/١ لطائف الاشارات ٢٥٠/١ .

(٣) منار المهدى ص ١١ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٥٤/١ .

رأس آية » (١) ومن ذلك « فهم لا يرجعون » (البقرة / ١٨) منع الوقف عليه للعطف ؟ (أو) وهي للتخيير . قال : ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل وقد جعله الداني وغيره كافياً أو تماماً . قلت : وكوفنه كافياً أظهروا » او » هنا ليست للتخيير في الامر ، او في معناه لافي الخبر ، بل هي للتفصيل اي من الناظرين من يشبههم بحال المستوقد ، ومنهم من يشبههم بحال ذوي صيب ، والكاف من « كصيб » (البقرة / ١٩) في موضع رفع لأنها خبر مبتدأ ممحذف ، اي ومثلهم كمثل صيب ... ويحوز ان تكون معطوفة على ما موضعه رفع ، وهو « كمثل الذي » (٢) (البقرة / ١٧) . ومن هنا نستطيع ان نتبين تلك الصلة ، وكيف ان التعليقات النحوية اثرت في نوع ذلك الوقف وموضعه او هذا ، وفي قول ابن مجاهد المتقدم : « لا يقوم بالتمام الا نحو عالم القراءات » ما يعزز ما ذهبنا اليه ، ثم ان معظم شيوخ النحويين استعملوا مصطلحاته او ما يرادفها في كتبهم ، قال سيبويه مثلاً في قول الشاعر :

اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميماً بجوف الشام ام متساكراً
 فهو انشاد بعضهم ، واكثرهم ينصب « سكران » ويرفع الآخر ، على
قطع وابتداء » . (٣)

وقال : تقول : « مازيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لانك لو قلت : مازيد
عاقاً عمرو ، لم يكن كلاماً ، لانه ليس من سبيبه ، فترفعه على الابتداء
والقطع من الاول ، كأنك قلت : وما عاقل عمرو » (٤) .

وقال الفراء : « كل فعل اوقعته على اسماء لها افاعيل ينصب على الحال
الذي ليس بشرط ، ففيه الرفع والابتداء ، والنصب على الاتصال بما قبله ،

(١) النشر في القراءات العشر ص ٢٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٥ .

(٣) الكتاب ٢٤/١ .

(٤) المصدر نفسه ٣٠/١ .

من ذلك : رأيت القوم قائماً وقاعدًا ، وقائم وقاعد ، لأنك نويت بالنصب
القطع . والاستئناف في القطع حسن » . (١)

وقال المبرد في قول ابن جعيل :

واهل العراق لهم كارهينا

محمول على ارى ، ومن قال :

واهل العراق له كارهونا

فالرفع من وجهين : احدهما قطع وابتداء ، ثم عطف جملة بالواو ولم
يحمله على أرى » . (٢)

وقال ابن جي في : « التائدون العابدون » (التوبة / ١١٢) ويروى عن
الاعمش « التائبين العابدين » قال ابو الفتح : اما رفع « التائدون العابدون »
فعل قطع واستئناف اي هم التائدون العابدون » (٣)

وقال مكي في : « ويذرهم في طغيانهم » (الاعراف / ١٨٦) وكلهم قرأ
بالرفع « ويذرهم » على القطع والاستئناف ، على معنى : ولكن نذرهم ،
في قراءة من قرأ بالنون والرفع » . (٤)

وقال في : « ويجعل لك قصوراً » (الفرقان / ١٠) قرأه ابن كثير وابن
عامر وابو بكر بالرفع على الاستئناف والقطع ، وفيه معنى الحتم .. » . (٥)
وقال الجرجاني : ومن الموضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ : القطع
والاستئناف يبدأون الكلام بذكر الرجل ويقدمون بعض امره ، ثم يدعون
الكلام الاول ويستأنفون كلاماً آخر ، واذا فعلوا اتوا في اكثرا الامر بخبر
من غير مبتدأ ، مثال ذلك قوله :

(١) معاني القرآن ١٩٣/١ .

(٢) الكامل ١/٣٢٧ .

(٣) المحتسب ١/٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٤) الكشف ١/٤٨٥ .

(٥) المصدر نفسه ٢/١٤٤ .

وعلمت أني يوم ذا ك منازل كعباً ونها
 قوم اذا لبسوا الحدب اتنمروا حلقاً ورقداً (١)
 وقال ابو البركات ابن الانباري في : « ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا
 ونكون من المؤمنين » (الانعام / ٢٧) ويقرأ ولا نكذب ونكون بالرفع
 على وجهين : أحدهما ان يكون معطوفاً على « نرد » ، ويجوز ان يكون
 الرفع فيما على القطع والاستئناف ، فانه يجوز في جواب التميي الرفع على
 القطع والاستئناف » . (٢)

وقال الرضي في : « لا يخرج لكم من امرى رضى فترضونه ، ولا سخط
 فتجمعون عليه » . ولا يجوز ان ينفي الاول فقط ، لأن الحديث الذي يكون
 بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان ، بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع
 والاستئناف ، لامعطاً على الفعل الاول . (٣)

اما النحويون الذين خلفوا كتاباً في هذا العلم فكثيرون منهم : ابو جعفر
 الرواسي ويحيى بن زياد والاخفش سعيد بن مسعدة ومحمد بن سعدان
 وابو حاتم السجستاني واحمد بن يحيى ثعلب ومحمد بن احمد كيسان وابو
 اسحاق الزجاج وابو بكر ابن الانباري وابو جعفر النحاس هذا اذا اضفنا
 اليهم القراء وهم لغويون ونحويون ادركنا قيمة هذا العلم بالنسبة لعلم النحو.
 وقد ذكرنا سابقاً ، ان العلماء عندما حددوا مواضعه وبينوا أنواعه كان
 للنحو أثره في ذلك ، قالوا في الوقف عامة : (كل كلمة تعلقت بما بعدها
 وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها كالمضاف دون المضاف اليه ولا الم neut
 دون نعته مالم يكن رئيس آية ، ولا على الشرط دون جوابه ، ولا على الرفع
 دون مرفوعه ، ولا على الناصب دون منصوبه ولا على المؤكد دون توكيده
 ولا على المعطوف دون المعطوف عليه ولا على المبدل دون المبدل منه . ولا

(١) دلائل الاعجاز ، ص ٩٧ .

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن ، ٣١٨ .

(٣) شرح الكافية ، ٢٣٠/٢ .

على ان او كان او ظن و اخواتهن دون اسمهن ، ولا على اسمهن دون خبرهن ولا على المستثنى منه دون المستثنى لكن ان كان الاستثناء منقطعاً فيه خلاف ، المنع مطلقاً لاحتياجه إلى ما قبله لفظاً والحوال مطلقاً لانه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه ولا يوقف على الموصول دون صلته ، ولا على الفعل دون مصدره ولا على حرف دون متعلقه ولا على الحال دون صاحبها ، ولا على المبتدأ دون خبره ، ولا على المميز دون مميزه ولا على القسم دون جوابه ولا على القول دون قوله لأنهما متلازمان ولا على المفسر دون مفسره » (١) .

ومن مقتضيات الوقف التام ، : الابتداء بالاستفهام ملفوظاً به او مقدراً وب (يا) النداء غالباً او بفعل الامر . او بلام القسم ، او بالشرط لان الابتداء به ابتداء كلام مؤتمن او العدول عن الاخبار إلى الحكاية او الفصل بين الصفتين المتصادتين ، او تناهي الاستثناء او الابتداء بالنهي او بالنفي ، ومنها ان يكون آخر قصة وابتداء أخرى » (٢) .

ومن علامات الوقف الكافي : كل رأس آيه بعدها لام كي ، والا معنى لكن ونعم وبئس وكيلا ، وذكر الاشموني : ان يكون ما بعده مبتدأ او فعلاً مستأنفاً او مفعولاً لفعل محذوف نحو : وعد الله ، وسنة الله ، او كان ما بعده نفياً او ان المكسورة او استفهاماً او بل او الا المخففة او السين او سوف .

اما في الوقف الحسن فكأن تكون آيه تامة وهي متعلقة بما بعدها ككونها استثناء والآخر مستثنى منها ، اذ ما بعده مع ما قبله كلام واحد من جهة المعنى . او من حيث كونه نعتاً لما قبله او بدلاً او حالاً او توكيداً . (٣) ولو استعرضنا آراء من كتب في الوقف والابتداء وحججهم ، لتبيّن لنا تلك العلاقة بوضوح ، فانهم كانوا يستعينون بتعليقات النحوة وآرائهم

(١) ايساح الوقف والابتداء ص ١١٦ وما بعدها ، ومنار المهدى ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) البرهان ، ١ / ٤٥٢ .

(٣) منار المهدى ، ص ١١ .

وذكر خلافاتهم وردوthem ، ليجدوا الصلة بينه وبين النحو ، قال ابو بكر ابن الانباري في « ويهمك الحرف والنسل » (البقرة / ٢٠٥) قرأت العوام (١) « ويهمك الحرف والنسل » بالنصب . وقرأ الحسن : « ويهمك الحرف والنسل » بالرفع ، فمن قرأ « ويهمك الحرف » بالنصب نصبه على النسق على قوله : « ليفسد فيها » وليهلك الحرف ، فعلى هذا المذهب لا يوقف على « ليفسد فيها » ، ومن قرأ « ويهمك الحرف » كان على معنيين : ان رفعت « ويهمك الحرف » على الابتداء والاستئناف – وهو قول ابي عبيد – وقف على قوله « ليفسد فيها » ، وابتداط « ويهمك » ومن رفع « ويهمك » على النسق على « ومن الناس من يعجبك » (البقرة / ٢٠٤) « ويهمك » – وهو قول الفراء – لم يقف على « ليفسد فيها » والوقف على « ويهمك الحرف والنسل » تام وكذلك الوقف على (الفساد) (٢) (البقرة / ٢٠٥) .

وقال ابو جعفر النحاس في « سورة النازعات » : من قال : جواب القسم « ان في ذلك لعنة لمن يخشى » (النازعات / ٢٦) قال : ها هنا التمام ومن قال : الجواب ممحظ ، لانه قد علم المعنى قال : الوقف « فالمدبرات أمرأ » (النازعات / ٥) والتقدير عنده : لتبغضن ولتحاسبن – وهذا مذهب الفراء – ومن قال : التقدير فإذا هم بالساهرة والنازعات ، فالتمام عنده « بالساهرة » « النازعات / ١٤ » وهذا القول ذكره ابو حاتم . وهو على بعده خطأ من جهتين : احداهما انه يبتدىء بالفاء . وهذا ما لا يجوز عند احد من النحوين والآخرى : ان اول السورة واو القسم . وسيجيئ القسم في النحو إذا ابتدىء به الا يلغى ، وان يكون له جواب ، وهذا اصل من اصول النحو » . (٣)

(١) أي عامة القراء . والقراءة في معاني القرآن للقراء ١٢٤/١ ، قال فيها : والوجه الاول – أي النصب – أحسن .

(٢) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٧ .

(٣) القطع والاستئناف ، ص ٧٤٢ .

وقال الداني : من قرأ : « الله ربكم ورب آبائكم الاولين » (الصفات ١٢٦) بالرفع على الابتداء ، او على خبر ابتداء ممحوف ، وقف على « احسن الخالقين » (الصفات / ١٢٥) ومن نصب لم يقف على ماقبله ، أي لم يقف على ذلك ان جعله بدلاً من فعله « أحسن » ، فان كان منصوباً على المدح بتقدير : اعني ، وقف على ماقبله » .

وقال النكزاوي في : « الم » (البقرة/١) اختفت الأئمة في الوقف عليها ، قيل : انه روى عن ابن مهران ، عن الاخفش (١) انه قال : يجوز الوقف على كل حرف منها ويكون وقفاً تاماً ، ويكون كل حرف منها جملة مستقلة بذاتها ... وقيل : لايجوز الوقف على كل الكلمة - حرف - منها ، وانما يجوز الوقف على الحروف بجملتها ، فهل يكون وقفاً تاماً او كافياً ، قيل : تام ، واذا كان تاماً ، فهل تكون هذه الحروف في محل رفع او نصب ؟ فقيل : تكون في محل نصب على الاغراء ، تقديره : عليك الم ، وقيل : كاف ، وهو قول ابي حاتم ، واند عليه في هذه ، لانه زعم انه مايدري ما حروف المعجم ، حتى يأتي مابعده ... » (٢)

هذه نماذج من اقوال اربعة من كتب في هذا العلم تبين تعليلاتهم وتؤليلاتهم لايجاد تلك الصلة ، وتبين قوة اعتماد هذا العلم على الاحكام النحوية ، وأشار النحاة الى مسائل اوردوها في تلك الكتب ، حددوا الوقف عليها على اساس من تلك التعليلات والاحكام منها :

١. « الذين أو الذي » :

قال النحاس في : « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » (البقرة / ٢٧) ان قدرت « الذين » مبتدأ ، وجعلت خبره « اولئك هم الخاسرون » كان « الا الفاسقين » (البقرة / ٢٦) قطعاً تاماً ، وان قدرت « الذين » في موضع نصب بمعنى : أعني ، او في موضع رفع على اضمار مبتدأ كان « الا الفاسقين »

(١) هو ابوالحسن سعيد بن مساعدة (ت ٢١٥) ورأيه هذا في كتاب « القطع والائتلاف » ص ٣٤ .

(٢) الاقتدا في الوقف والابتداء ورقة ١٦ .

قطعاً كافياً ، و « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » ليس بقطع كاف لأن ما بعده معطوف على ما في الصلة ، فهو داخل في الصلة « و » يفسدون في الأرض » (البقرة / ٢٧) وقف حسن ، ان لم ترفع « الذين » بالأبتداء . ولهذا جاءت تقديراتهم في « الذين أو الذي » على هذه الصورة ، لأنها تحتمل التقديرات الاعرابية . (١)

٢. بلى :

وردت بلى في القرآن في اثنين وعشرين موضعًا وهي ثلاثة اقسام :
أ. ما يختار فيه كثير من القراء واهل اللغة الوقف عليها ، لأنها جواب لما قبلها ، غير متعلق بما بعدها ، كقوله : « مالا تعلمون بلى من كسب » (البقرة / ٨١،٨٠) و « وان كتم صادقين بلى » (آل عمران / ٧٦،٧٥) .

ب . مala يجوز الوقف عليها لتعلق ما بعدها بها ، وبما قبلها في سبعة مواضع كقوله « بلى وربنا » (الانعام / ٣٠) .

ج. ما اختلفوا في جواز الوقف عليها والا حسن المنع ، لأن ما بعدها متصل بها وبما قبلها ، كقوله : « بلى ولكن ليطمئن قلبي » (٢)(البقرة/٢٦٠)

٣. نعم :

قال تعالى : « قالوا نعم فأذن مؤذن » (الاعراف / ٤٤) المختار فيها الوقف على « نعم » لأن ما بعدها ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها ، وقيل : لا يوقف على « نعم » في قوله تعالى : « قال نعم وانكم » (الاعراف / ١١٤)، (الشعراء / ٤٢) وقوله : « قل نعم وانتم داخرون » (الصفات / ١٨) لتعلقها بما بعدها وبما قبلها ، لاتصاله بالقول ، ولكن الافضل ان يقال : ان وقع بعدها ما اختير الوقف عليها ، والا فلا ، او يقال : ان وقع بعدها واو لم يجز الوقف عليها ،

(١) النص في القطع والائتفاف ص ٥٥ . ايضاح الوقف والابتداء ص ٥٠٩ ، ٥٣٥ ، ٦٩٢ وينظر البرهان : ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ .

(٢) البرهان ١/٣٧٤ .

وala اختيار ، وانت مخير في ايهمما شئت » . (١) .
٤. كلا :

الذين استقروا مواضع « كلا » في القرآن كثيرون ، فمنهم من ذكرها عرضاً في كتبه كأبي بكر بن الانباري وأبي جعفر النحاس والزركشي (٢) ، ومنهم من افرد لها رسالة كأبن فارس ومكي ، ولم تبتعد المعاني التي ذكروها فيها عمما ذكره ابو بكر بن الانباري وابو جعفر النحاس ، وسنذكرها هنا على ما ذكره ابو جعفر النحاس ملخصة فقد ذكر فيها خمسة اقوال ، وأبدي رأيه في كل نوع مؤكداً ذلك او مخالفها متميزاً عن غيره في هذا الاستقراء ، قال : فأما الوقوف على « كلا » فيه خمسة اقوال :

١. فمن النحوين من يقول : لا يوقف على « كلا » في شيء في جميع القرآن لأنها جواب والفائدة تقع فيما بعدها ، وهذا قول ابي العباس احمد بن يحيى ٢. ومنهم من يقول يوقف على « كلا » في جميع القرآن قال احمد بن جعفر : « عهدا كلا » (مريم / ٧٨ ، ٧٩) هذا الوقف وكذا على كل « كلا » في القرآن اذا كانت مثلها .

٣. ومنهم من قال يوقف على ما قبل « كلا » إذا كانت رأس آية ، وهذا قول نصير .

٤. ومنهم من قال : يوقف على ما قبلها بكل حال .

٥. ان « كلا » تنقسم قسمين : أحدهما ان تكون ردعا وزجرا ، وهذا قول الخليل . (٣) وابو حاتم يقول : بمعنى « الا » فإذا كانت كذلك كانت مبتدأة كقول الله عز وجل « كلا والقمر » (المدثر / ٣٢) .

(١) المصدر نفسه ٣٧٥/١ .

(٢) ينظر ايضاً في اوضاع الوقف والابتداء ص ٤٢١ - ٤٢٢ ، والقطع والاشتاف ص ٤٠٧ - ٤١٣ .
و البرهان ٣٧١/١ - ٣٧٣ .

(٣) نسب ذلك ابو بكر بن الانباري في اوضاع الوقف والابتداء ص ٤٢٢ ، إلى الاخفش وزاد في ص ٤٢١ على معاني « كلا » أنها بمنزلة سوف - وهو قول الفراء - لأنها صلة ، وهي حرف دف فكأنها « نعم ولا » في الاكتفاء قال : وإن جملتها صلة لما بعدها لم تقف عليها كقوله : « كلا والقمر » الوقف عليها قبيح لأنها صلة لليمين .

ثم قال : « و تكون ردعاً وزجراً و ردأ لكلام تقدم فيكون الوقف عليها حسناً ، كقول الله (عز وجل) « ام اتخد عند الرحمن عهداً كلاً » (مريم / ٧٨ ، ٧٩) .

ثم قال : « واما قول من قال : لا يوقف عليها في جميع القرآن ، فقول مخالف لاقوال المتقدمين ، و اذا كان المعنى يصح بالوقف عليها لم يمنع ذلك الا بحججة قاطعة .

واما من قال : الوقف عليها في جميع القرآن . فهو اقبح من ذلك ، لأن قول الله « عز وجل » : « كلاً والقمر » لانعلم بين النحوين فيه اختلافاً اذ « والقمر » متعلق بما قبله من النبие .

واما قول من قال : الوقف على ما قبلها في جميع القرآن ، فتقول شاذ قبيح لا يجوز لاحد الوقف على « قال اصحاب موسى انا لمدركون » (الشعراء / ٦١) ، قال : لانه لم يأت بما بعد القول .

ما تقدم نستطيع ان نحكم على ان « الوقف والابداء » من الموضوعات التي تعتمد فيما تعتمد على النحو ، وقد تبين لنا كيف ان احكامه وخلافات النحاة هي التي توجه كثيراً من مواضع الوقف على الكلمة وتبيّن نوع ذلك الوقف .

مصادر البحث

١. الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٢. الاعلام ، الزركلي ، (الطبعة الثالثة) .
٣. الاقناد في الوقف والابتداء ، النكزاوي ، (مخطوط مكتبة الازهر برقم ١٠٩٨٩) .
٤. ايضاح الوقف والابتداء ، ابو بكر الانباري ، تحقيق محيي الدين رمضان دمشق ، ١٣٩١ - ١٩٧٢ .
٥. البرهان ، الزركشي ، تحقيق محمد ابو الفضل ، مصر ، ١٣٧٦ - ١٩٥٧ .
٦. بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مصر ١٣٨٤ - ١٩٦٤ .
٧. البيان في غريب اعراب القرآن ابو البركات بن الانباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد ، مصر ، ١٣٨٩ - ١٩٦٩ .
٨. دلائل الاعجاز . عبد القاهر الجرجاني ، مصر ، ١٣٨١ - ١٩٦١ .
٩. شرح الكافية . الرضي ، ١٢٧٥ .
١٠. الضوء اللامع ، السخاوي ، نسخة مصورة ، بيروت .
١١. غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجوزي ، نشر برجستاسر ، مصر ١٣٥١ - ١٩٥٩ .
١٢. القطع والانتفاف ، ابو جعفر النحاس (بتحقيقنا) مكتوب على الآلة الكاتبة ، ١٩٧٦ .
١٣. الكامل ، المبرد ، تحقيق محمد ابو الفضل وابراهيم والسيد شحاته ، القاهرة .
١٤. الكتاب لسيبويه (نسخة مصورة عن نسخة بولاق) .
١٥. الكشف عن وجوه القراءات وعللها ، مكي بن ابي طالب ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، دمشق ، ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .

١٦. لطائف الاشارات لفنون القراءات ، القسطلاني ، تحقيق : عامر السيد ود. عبد الصبور شاهين ، القاهرة ، ١٣٩٢ - ١٩٧٢ .
١٧. المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ابن جني ، تحقيق: علي النجاشي ناصف ود . عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح شibli ، القاهرة ، ١٣٨٦ .
١٨. معاني القرآن ج ١ الفراء ، تحقيق : احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. مصر ، ١٣٧٤ - ١٩٥٥ .
١٩. المقصد لتلخيص ما في المرشد ابو يحيى الانصاري ، على هامش كتاب منار الهدى .
- ٢٠ منار الهدى في معرفة الوقف والابداء ، الاشموني ، مصر ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
٢١. النشر في القراءات العشر ، ابن الجوزي ، دمشق ، ١٣٤٥ .
٢٢. الوقف والابداء ، السجاوندي ، (مخطوطة مكتبة الازهر برقم ١٦٢٠٢) .